بمشاركة عشرات الشركات العالمية

انطلاق جولة تراخيص النفط والغاز الرابعة بواقع 12 رقعة استكشافية

□ بغداد / متابعة المدى

أطلقت وزارة النفط صباح أمس الأربعاء جولة التراخيص الرابعة لحقول النفط والغاز التي تشمل ١٢ رقعة استكشافية في العراق، بمشاركة عشرات الشركات العالمية.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي في كلمة افتتح بها الجولة في بغداد إن "عملية التنافس شفافة وعلنية وستشارك فيها العديد من الشركات المؤهلة"، وعددها الإجمالي ٤٧ شركة عالمية. وأضاف أن "الجولة تعتبر مهمة جدا للوزارة والبلد، لتطوير وتنمية الاقتصاد، واستمرارا لجولات التراخيص السابقة في تحقيق فرص ثمينة".

ومن أصل ثلاث رقع استكشافية عرض التنافس عليها في بداية الجولة، فاز ائتلاف بقيادة "كويت انرجي" (٤٠ بالمئة) بالرقعة الاستكشافية الواقعة في محافظة البصرة على الحدود العراقية الإيرانية، وهي رقعة نفطية.

وتقدم الائتلاف الذي يضم شركة "تي بي ايه أو" التركية (٣٠ بالمئة) ودراغون اويل (٣٠ بالمئة) الإماراتية باجر بلغ ٦،٢٤ مقابل كل برميل، وهو سعر اقل مما حددته وزارة النفط.

وقال مدير دائرة العقود والتراخيص في الوزارة عبد المهدي العميدي على هامش فتح العطاءات لجولة التراخيص إن ائتلاف شركات كويت انرجي و(تي بي أي او) التركية وداريكون أويل الإماراتية فاز بعطاء استثمار الرقعة الاستكشافية النفطية التاسعة في محافظة البصرة، بعد تقديمه كلفة إنتاج البرميل المكافئ بستة دولارات و٢٤ سنتا".

وأضاف العميدي أن "حصة الشركة الكويتية ستكون ٤٠٪ وحصة الشركة التركية ٣٠٪ والشركة الإماراتية ٣٠٪".

ولم تتقدم أي شركة بعروض حيال الرقعتين الأخريين، الأولى غازية وتقع بين محافظتي نينوى والأنبار، والثانية غازية أيضا وتقع بين محافظتي النجف والانبار.

وأعلنت وزارة النفط عن تأجيل تقديم عطاءات الرقعة الاستكشافية الغازية السادسة إلى اليوم الخميس، بطلب من الشركات المستثمرة، مؤكدة أن الرقعة تقع بين محافظتي النجف والانبار.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي : إن الوزارة قررت تأجيل تقديم العطاءات على الرقعة الاستكشافية الغازية السادسة الواقعة بين محافظتي النجف والانبار بطلب من الشركات الاستثمارية"، مبينا أن "١٥ شركة اشترت حقائب الرقعة من أصل الشركات الـ٤٧ المشاركة في الجولة".

وأضاف لعيبي أن "مساحة الرقعة تبلغ ٩٠٠٠ كم مربع"، مشيرا إلى أن "الوزارة اشترطت على الشركات المتقدمة تقديم ٢٠ مليون دولار كهبة غير قابلة للاسترجاع".

وقال وزير النفط لفرانس برس ان "الهدف الأساسي من هذه الجولة زيادة الاحتياطات ودخول الصناعات الغازية"، مشيرا الى ان "هذه الجولة نوعية، تختلف عن الجولات الثلاث السابقة التي كانت لتطوير حقول، اما هذه الجولة فهي استكشافية".

واضاف "خلال السنوات سعينا الى توقيع عقود لزيادة الطاقات الانتاجية اما هذه الجولة فهي لتعزيز الاحتياطي، خصوصا من الغاز، بالنظر للحاجة المتزايدة اليه خصوصا في قطاعي الصناعة والكهرباء".

واوضح لعيبي ان الرقعة الاستكشافية تعني منح قطعة ارض للمستثمر كمرحلة اولى للاستكشاف، اما المرحلة الثانية، فهي تطوير الحقل".

وكان الوزير الذي ادار عملية فتح العطاءات والتي تنقلها قناة "العراقية" الحكومية مباشرة قال "نحن كوزارة، سنبذل كل جهود لدعم ومساعدة الشركات في عملية التطوير والبناء لمصالحنا المشتركة".

وتشمل جولة التراخيص الجديدة سبع رقع استكشافية للغاز وخمس رقع للنفط، تتوزع على محافظات البصرة والنجف وبابل والمثنى والديوانية وذي قار في جنوب البلاد، ونينوى في الشمال، وديالى في الوسط، والانبار في الغرب.

وكانت وزارة النفط أعلنت، الثلاثاء الماضي أن الشركات اليابانية هي الأكثر حضوراً في جولة التراخيص الرابعة التي ستنطلق اليوم، بمشاركة ٤٧ شركة من ٢٤ دولة، وفي حين بينت أن الحقول المشمولة بهذه الجولة هي رقع استكشافية غير مطورة تتوزع على عشر محافظات، أكدت أنها ستوقع عقود خدمة مع الشركات الفائزة أسوة بما حدث في جولات التراخيص الثلاث السابقة.

وبحسب المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد، فان "ميزة هذه الجولة تكمن في ان الحقول هي رقع استكشافية غير مطورة لذا فان عمليات التطوير من قبل الشركات ستكون على ثلاث مراحل وهي الاستصلاح والتطوير والاستخراج وهو ما سيجعل العمل فيها اكبر مما كانت عليه في جولات التراخيص السابقة".

يذكر ان العراق استثنى شركة اكسون موبيل النفطية الاميركية العملاقة من جولة التراخيص هذه على خلفية اتفاق وقعته في ١٨ تشرين الأول مع حكومة اقليم كردستان العراق لاستثمار حقول نفطية، الأمر الذي رفضته بغداد.

وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قد حددت حصة العراق بثلاثة ملايين و٨٠٠ ألف برميل يومياً، لكنه لا يصدر سوى مليونين و٥٠٠ الف برميل يومياً في الوقت الحاضر، ويتم تحديد حصة التصدير بالاتفاق بين الدول الأعضاء والمنظمة، ويعتمد ذلك على بعض المعايير أهمها احتياطي كل دولة، مع أن العراق يطالب بزيادة حصته بناءً على ما يقول إنها "اكتشافات نفطية جديدة" لديه.

وفي اذار ، اعلنت وزارة النفط ان انتاج العراق اليومي هو الاعلى منذ ١٩٧٩ حيث تجاوز الثلاثة ملايين برميل، فيما ان معدلات تصدير النفط في نيسان كانت الاعلى منذ العام ١٩٨٩.

توقيع اتفاق نهائي مع شركة كورية جنوبية لإنشاء مشروع بسماية

□ بغداد / المدى

وقعت الهيئة الوطنية للاستثمار اتفاقا نهائيا مع شركة كورية جنوبية بقيمة سبعة مليارات و٢٥٠ مليون دولار لبناء مئة ألف وحدة سكنية في محافظة بغداد.

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي عقب التوقيع: إن الجهود أثمرت عن توقيع هذا العقد وهي بداية للانطلاق وتوقيع ما قررناه من بناء مليون وحدة سكنية في البلاد.

وأضاف "اليوم تم التوقيع على مشروع بسماية الذي يتألف من مئة ألف وحدة سكنية، بكامل مرافقها، ومدارسها ومستشفياتها وحتى الكهرباء".

وتابع أن "هذه المدينة بمثابة محافظة لان ٦٠٠ ألف شخص سيسكن فيها"، مشيرا الى ان "الأسعار ستكون مناسبة للمواطنين، وسيدفع المواطن أقساطا على مدى عشرين سنة مما يجعله قادرا على الحصول على وحدة سكنية". ومثل الجانب العراقي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الأعرجي والجانب الكوري الجنوبي ممثل شركة هانوا هون شونغ كيم، بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي. وسيتم تنفيذ هذا المشروع في منطقة تبعد ٢٥ كلم عن بغداد ضمن حصة محافظة بغداد من المليون وحدة سكنية والبالغة ٢٢٤ الف وحدة سكنية، بحسب رئيس هيئة الاستثمار.

وتبلغ قيمة العقد سبعة مليارات و٢٥٠ مليون دولار، وكان المفترض التوقيع النهائي عليه في كانون الاول ، لكنه أرجئ بسبب مشاكل حول الصيغة النهائية لشكل العقد.

وستكون شركة هانوا مسؤولة عن التخطيط وبناء المدينة التي ستقام على مساحة ١٨٣٠ هكتار، فيما سيستغرق بناؤها حوالي سبع سنوات.

وبعد سنوات طويلة من الحرب والعقوبات التي كانت مفروضة على البلاد قبل سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، يشهد العراق أزمة سكنية كانت احد اسباب نزول العراقيين الى الشارع للتظاهر منذ بداية العام الحالي.

وأعلنت وزارة الإسكان في تشرين الثاني ٢٠١٠ ان العراق بحاجة إلى أكثر من مليوني وحدة سكنية.

شركات إيرانية ترغب بالاستثمار في واسط

□ واسط / المدى

أعلنت هيئة استثمار واسط عن رغبة مجموعة من الشركات الإيرانية الاستثمارية لإنشاء مجمعات سكنية ومعامل للاسمنت في المحافظة.

وقال المستشار الاقتصادي للهيئة حيدر فكري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن وفدا كبيرا ضم مجموعة من المستثمرين وممثلي الشركات الإيرانية زار هيئة استثمار واسط واطلع على الفرص الاستثمارية المعروضة لغرض الاستثمار في المحافظة.

وأضاف: أن الشركات ترغب بإقامة مشاريع تخص قطاع السكن لبناء (١٠٠٠) وحدة سكنية كمرحلة أولى، وبناء معامل لصناعة الاسمنت بطاقة مليون طن سنوياً، نظراً لما تمتلكه محافظة واسط من مواد أولية الداخلة في صناعة الاسمنت في منطقتي بدرة وزرباطية شرقي المحافظة.

البنك المركزي يسمح للمصارف ببيع العملة الأجنبية

□ بغداد / المدى

قال مقرر اللجنة الاقتصادية البرلمانية محما خليل، إن البنك المركزي أعطى صلاحيات للمصارف الحكومية التجارية لبيع العملة الأجنبية إضافة إلى مزاده لضخ كميات كبيرة من الدولار في السوق للحفاظ على قيمة الدينار.

وأضاف خليل (للوكالة الإخبارية للأنباء) إن البنك المركزي يعد المرجع الرئيسي للمصارف العراقية ويلزمها بتطبيق سياسته المالية، ونتيجة لزيادة قيمة الدولار أمام الدينار خلال الفترة الأخيرة، قرر المركزي إعطاء صلاحية بيع العملة الصعبة لمصرفي الرافدين والرشيد للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي.

وتابع : أن البنك المركزي يقوم ببيع العملات إلى جانب المزاد العلني لضخ كميات كبيرة من العملة الصعبة في الأسواق المحلية وزيادة قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي، مشيراً إلى أنها طريقة ناجحة للحفاظ على سعر صرف الدينار بشرط أن تطبق وفق إجراءات مدروسة من خلال عدم السمح لخروج العملات الصعبة من البلاد لإغراض غير ضرورية.

وأوضح: أن البنك المركزي يعد هيئة مستقلة مالياً وإداريا ومسؤولياته مرتبطة بمجلس النواب وسياسته محترمة من الجميع لأنه يحتوي على نخبة من الخبراء الماليين وإمكانيات عالية وشفافية واضحة، لذا لا يستطيع المركزي العراقي في هذه الظروف غير المستقرة التي تمر بها العملة الوطنية بالتخلي عن مزاده العلني بشكل كامل لأحد البنوك العراقية التجارية.

ارتفاع حجم التداول في البورصة إلى أكثر من 84 مليار دينار

□ بغداد / قيس عيدان

أعلن سوق العراق للأوراق المالية، عن ارتفاع حجم التداول لشهر نيسان الماضي إلى أكثر من ٨٤ مليار دينار، فيما جاء ذلك في التقرير الشهري الذي اعدته السوق ضمن تقاريرها المتواصلة للإعلان عن حركة التداول لسوق العراق.

وكشف التقرير أن السوق تداول ٤٣ مليارا و٤٩٥ مليون سهم بقيمة بلغت ٨٤ مليارا و٩٨٣ مليون دينار مقارنة بشهر آذار الذي بلغ مجموع الأسهم المتداولة فيه ٣٦ مليارا و٧٣٠ مليون سهم بقيمة مالية بلغت ٦٥ مليارا وستة ملايين دينار، فيما بلغت عدد الشركات المتداولة ٦٦ شركة من أصل ٨٥ شركة مدرجة إلكترونيا في السوق. وكانت أكثر الشركات ارتفاعا في قيمة التداول لها هي شركة المعمورة العقارية تليها شركة الحديثة للإنتاج الحيواني، فيما كانت أكثر الشركات انخفاضا هي شركة الصناعات الخفيفة تليها شركة الأصباغ الحديثة، وبلغت العقود التي يتداولها المستثمرون في السوق لشهر نيسان ١٢ ألف و٥٧٢ عقدا مقارنة بعشرة آلاف و٢٣٥ عقداً لشهر آذار الماضي.

وبلغ نصيب الأسهم المتداولة شراء من قبل المستثمرين غير العراقيين لشهر نيسان الماضي ثلاثة مليارات و٤٠٧ ملايين سهم بقيمة سبعة مليارات و٧٦ مليون دينار، فيما بلغت الأسهم المتداولة بيعاً مليارا و٨٥٨ مليون سهم بقيمة بلغت ملياري و٩٦٣ مليون دينار، فيما تم تنفيذ ٨٩٤ عقد شراء و٦١٩ عقد بيع من أصل العقود المنفذة. وشهدت السوق في نيسان الماضي إيقاف تداولاتها على مصرف الوركاء بسبب الأزمة المالية التي يمر بها. يذكر أن سوق العراق للأوراق المالية أسست في حزيران ٢٠٠٤، وكانت تعتمد من قبل على التداول اليدوي، وفي نيسان ٢٠٠٩ اعتمد التداول الإلكتروني بشكل جزئي من قبل بعض الشركات، وبات التداول الكترونياً للشركات المسجلة فيها سنة ٢٠١٠، وتتداول في السوق ٨٥ شركة تابعة لسبعة قطاعات هي المصرفي، الصناعي، الفندقي، السياحي، الزراعي، الاستثماري، والتأمين والخدمات.

إعفاء المواد الغذائية والملابس من التعرفة الكمركية

□ بغداد / المدى

كشفت اللجنة المالية في مجلس النواب عن قيام الحكومة بإعفاء المواد الغذائية والملابس المستوردة من التعرفة الجمركية، في وقت طالبت الحكومة في وقت سابق بتأجيل قانون التعرفة الكمركية المؤمل تطبيقه نهاية حزيران المقبل.

وقال عضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري لـ"شفق نيوز"، إن المواد الغذائية والملابس ستكون معفاة من تطبيق نظام التعريفية الجمركية كونها من السلع الأساسية التي تتعلق بالحياة اليومية للمواطن".

وأضاف أن "العمل بالتعرفة الجمركية سيكون بالتدريج تصاعديا على لسلع من غير المأكول والمشروب كالسيارات والسكائر والمشروبات"، مبينا "إذا طبقت الأمور بهذه الطريقة ستكون هناك سيطرة على السوق وبالتالي فأن هذه الزيادة التدريجية لن تسبب تضخما كبيرا".

وأوضح عضو اللجنة المالية "إذا طبقت الأمور بهذه الطريقة ستكون هناك سيطرة على السوق بالتالي فأن هذه الزيادات لن تسبب أي تضخم".

وتابع أن "العراق الدولة الوحيدة في العالم التي لا يوجد فيها قانون التعرفية الجمركية التي تعد شرطاً اساسياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية".

وبين أن "تطبيق التعرفة الجمركية سيساعد في الحد من تدفق البضائع الرديئة للبلد وان القانون سينشط الصناعة الوطنية وبرامج التنمية المتوقفة".

ويرى خبراء اقتصاديون ان فرض الرسوم الجمركية سيؤدي الى زيادة اسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بنسبة زيادة الرسم الجمركي او أكثر، وهذا يعتمد على سلوكية اللوبي التجاري، وسيؤدي الى امكانية زيادة اسعار السلع المنتجة محليا (اذا ما توفر هذا الانتاج) من اجل تغطية التكاليف العالية للإنتاج المحلي، او لزيادة ارباح المنتج المحلي.

يذكر أن مجلس النواب السابق اقر قانون التعرفة الجمركية في وقت سابق من العام الماضي، وكانت ابرز مبررات إصدار هذا القانون بحسب بيان لمجلس الوزراء هو وضع تعرفة تتماشى مع إصلاح الاقتصاد العراقي والتعديلات الكثيرة التي طرأت على القانون، وينص القانون على فرض رسم جمركي على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعرفة الرسوم الجمركية بنسبة لا تزيد على (٢٠٪) من قيمتها، مؤكدا أن العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية تعفى من الرسوم الجمركية، كما راعى القانون في تطبيق إحكامه التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض مشاريع الاستثمار حصرا، ويأتي ذلك بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال للعمل في العراق.

استبعاد إنشاء سوق مركزي لبيع العملات العربية والأجنبية

□ بغداد / المدى

استبعد الأكاديمي في الجامعة المستنصرية الدكتور عبد الرحمن نجم، إنشاء سوق للعملات العربية والأجنبية، معللاً ذلك بقلة العملات في العراق، بيد انه أيّد فكرة إنشاء السوق.

وقال الدكتور نجم (للوكالة الإخبارية للأنباء): من الصعب إنشاء سوق لبيع العملات العربية والأجنبية، مشيراً إلى أنها فكرة "فاشلة" لعدم وجود عملات متعددة في العراق والعملات الرئيسية المتداولة هي الدولار إلى جانب الدينار بينما التعامل بباقي العملات ضعيف.

وأضاف: عند إنشاء سوق مركزي للعملات سوف تهيمن عليه الدولة وسيكون مركزه في بغداد وبالتالي لا يخدم بقية المحافظات. وأيد نجم : فكرة إنشاء سوق مركزي للعملات يمكن من خلالها أن يتم بيع العملات للمواطن بشكل مباشر، ووفق التسعيرة العالمية. وتابع: أن العراق اتجه إلى تحول نحو اقتصاد السوق منذ الحصار الاقتصادي والحاجة دفعت لتكوين مكاتب للصيرفة لتسهل عملية بيع وتبادل العملات أكثر من السوق، ويكفي أن يكون في العراق مزاد البنك المركزي وبقيت الأذرع تقوم بها مكاتب الصيرفة الرسمية المجازة مؤكدا تواجد مكاتب غير رسمية تقوم بعملية تحويل العملات خلال "المقاصة"، وتقوم بتهريب العملات وغسيل أموال للعملة.